

أنور قرقاش: التحالف العربي في اليمن ما زال صلبا ومهمته لم تنته

نجاح في صدِّ محاولات تغيير التوازنات الاستراتيجية في المنطقة



جاهزون للحرب ومستعدون للسلام

تقديمها كما كبيرا من المساعدات المتنوعة التي ساهمت في تطبيع الحياة بالمناطق المستعادة من الحوثيين وشجعت سكانها النازحين عنها إلى العودة إليها والاستقرار فيها عن طريق إعادة الخدمات الأساسية إليها.

وتمت المساعدات الإماراتية لسكان المناطق اليمنية مختلف القطاعات وأكثرها حيوية مثل الماء والكهرباء والنقل والصحة والتعليم. وفي وقت سابق أكد أنور قرقاش، أن السعودية والإمارات تاتيان في مقدّمة الجهات المانحة للعمل الإنساني في اليمن منذ إبان الدولتين دفعتا مبالغ مالية كبيرة لمساعدة اليمنيين. وكتب في حسابه على تويتر "تعدّ الإمارات والمملكة العربية السعودية أكبر الجهات المانحة للأعمال الإنسانية في اليمن، وستفيان دائما بالتزاماتهما"، مضيفا "في العام الماضي، سددتا تعهداتهما المشتركة، والتي بلغت 930 مليون دولار إلى الأمم المتحدة في دفعة واحدة، وهي الأكبر في تاريخ الأمم المتحدة".

ولا تلغي الإمارات رغم مشاركتها الفاعلة في الجهد العسكري والأمني في اليمن مشاركتها في الجهد السياسي الهادف إلى حل القضية اليمنية بالطرق السلمية، وذلك بدعمها لجهود الأمم المتحدة في هذا المجال عبر مبعوثها إلى اليمن.

وزار المبعوث الخاص لأمين عام الأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث الإمارات مؤخرا، حيث أجرى مباحثات مع وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي ريم الهاشمي ووزير الدولة للشؤون الخارجية أنور قرقاش الذي قال "إن التحالف العربي يسعى إلى حل مستعجل يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال دولة يمنية قادرة ومؤسسات دستورية راسخة"، مشيرا "إلى ضرورة تطبيق بنود اتفاق ستوكهولم وإلى أهمية ضغط المجتمع الدولي لتطبيق الالتزامات الواردة في الاتفاق".

اليمن كانت منذ مارس 2015 ضدّ ميليشيا الحوثي، فقد نُظر دائما إليها باعتبارها مواجهة ضدّ النفوذ الإيراني في المنطقة وضدّ محاولة إيران التمدد عبر وكرائها الحوثيين جنوبي الجزيرة العربية وإيجاد موطئ قدم لها في اليمن بموقعه الاستراتيجي المطل على ممر بحري بالغ الأهمية للملاحة الدولية ولحركة التجارة العالمية، لاسيما مضيق باب المندب الذي يصل خليج عدن بالبحر الأحمر، ويفصل بين قارتي آسيا وأفريقيا بمسافة لا تزيد عن الثلاثين كيلومترا.

ومن هذه الزاوية اكتسب تشكيل التحالف من عضويه الرئيسيين السعودية والإمارات بعدا استراتيجيا عبر عنه الوزير قرقاش بإشارته إلى دور التحالف في الحفاظ على "التوازنات الاستراتيجية" التي سعت إيران عبر وكرائها الحوثيين إلى تغييرها والإخلال بها.

الإمارات والسعودية أكبر الجهات الممولة للأعمال الإنسانية في اليمن وسددتا تعهداتهما التي بلغت العام الماضي 930 مليون دولار دفعة واحدة

ويوصف الدور الإماراتي في اليمن بالمحوري كونه لم يقتصر على الجانب العسكري والأمني في مواجهة الحوثيين ودعم جهود تحرير المناطق الواقعة تحت سيطرتهم والتصدّي بالتوازي مع ذلك لتفكيك القاعدة ومنعه من استغلال ظروف عدم الاستقرار للتمركز في جنوب البلاد وشرقتها وفي استعادة المناطق التي سيطر عليها بالفعل وعلى رأسها مدينة المكلا مركز محافظة حضرموت، بل تعدّت الإمارات ذلك إلى القيام بدور إغاثي وإنساني وتنموي من خلال

النواة الصلبة للتحالف العسكري الذي يتصدّى للحوثيين في اليمن منذ أكثر من أربع سنوات، والمشكّلة من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ما تزال على صلابتها بفعل تضامن البلدين وإصرارهما على استكمال المهمة التي بدأتها والمتمثلة أساسا في استعادة الدولة اليمنية، وصدّ محاولة إيران الإخلال بالتوازنات الاستراتيجية في المنطقة باستخدام وكرائها المحليين.

أبو ظبي - أكد وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، الأحد، صلابته التحالف الذي يجمع بين بلاده والمملكة العربية السعودية في اليمن بمواجهة المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران، مشيرًا إلى أن للتحالف أهدافا استراتيجية ما يزال يعمل على استكمالها باستخدام مختلف الأدوات السياسية والعسكرية.

وجاءت تصريحات الوزير الإماراتي لتزليل أي لبس في تفسير عملية إعادة نشر القوات الإماراتية العاملة في اليمن التي أعلن عنها مؤخرا لأسباب استراتيجية وتكتيكية، ولتؤكد مواصلة بلاده أداء دورها الذي قامت به منذ قرارها الانخراط مع السعودية في مواجهة الحوثيين، الذين انقلبوا على السلطات المعترف بها دوليا واحتلوا العاصمة صنعاء وغزوا عددا من مناطق اليمن، ليتجهوا بذلك لإيران إمكانية الحصول على موطئ قدم في البلد الواقع جنوبي الجزيرة العربية والشرق على ممر بحري استراتيجي.

وكتب قرقاش في تغريدة على تويتر "التحالف العربي في اليمن، وفي قلبه المملكة العربية السعودية الشقيقة ودولة الإمارات، صلب وقوي وعزّز لبياته امتحان الأمانة والحرب".

وأشار الوزير إلى أن للتحالف دورا مستقبليا ما يزال ينوي الاضطلاع به، قائلا في التغريدة ذاتها "التحالف يستعد للمرحلة القادمة بأدواته السياسية والعسكرية وبإصرار على تحقيق أهدافه الاستراتيجية".

وبالنظر إلى الارتباط الوثيق بين جماعة الحوثي وإيران وضبط الجماعة

تباين البدائل يعطل الخروج من الانسداد السياسي في الجزائر

أسمته بـ"الحفاظ على الأمل وتجسيد البديل الديمقراطي". ومن جهة أخرى دعت حركة مجتمع السلم الإخوانية في اجتماع دورة مجلسها الشوري إلى "التمسك بوتيقة المنتدى الوطني للحوار التاريخية كخارطة طريق معقولة وواقعية، ودعوة المشاركين فيها والسلطة إلى متابعة مخرجاتها".

وبرزت خلافات عميقة بين التكتلين خلال الأسابيع الأخيرة، تحولت إلى سجلات سياسية بين رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية محسن بلعباس، ورئيس حركة "حمس" عبدالرزاق مقري، خاصة في ما يتعلق بمسألة التباين في المواقف بين حل الأزمة في إطار الدستور أو في إطار مرحلة انتقالية.

واتهم بلعباس زعماء حزبيين وشخصيات مستقلة بالانصياع لتوجهات المؤسسة العسكرية، بسبب مخاوف لديها من مصير رئاسة حزب العمال لوزية حنون المسجونة منذ أكثر من شهرين على خلفية مشاركتها بمعبة رموز نظام بوتفليقة في مخطط للإطاحة بقيادة الجيش، بحسب التهم الموجهة إليها من طرف القضاء العسكري.

ميثاق الانتقال الديمقراطي يشدّد على المرحلة الانتقالية، والسلطة تناور بأذرعها السياسية من أجل الالتفاف على الحراك الشعبي

وأرجح رئيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في عدة تصريحات صحافية إلى أن انخراط بعض الزعماء السياسيين والشخصيات في مشاورات سياسية مع محيط بوتفليقة، قبل انطلاق الحراك الشعبي في فبراير الماضي جعلها تتوجس من تهم تطالها من طرف السلطة الحالية، ولذلك تدعّن لتوجهات قيادة الجيش.

وكان رئيس حركة حمس قد أطلق خلال الثلاثي الأخير من العام الماضي مبادرة التوافق الوطني، وكشف عن إجراءاته لاتصالات و مشاورات مع الرجل القوي في النظام السابق سعيد بوتفليقة وهو ما يعزز الفرضية التي يطرحها محسن بلعباس.

وأعلن الرئيس المؤقت الممدد له عبدالقادر بن صالح مؤخرا عن ترحيبه بالمبادرة التي أطلقها تكتل التغيير المدني، وبالشخصيات التي اقترحتها من أجل إدارة الحوار المرتقب، وهو ما بعث شكوك عدة أطراف في وجود مناورة للسلطة من أجل الالتفاف على الحراك الشعبي عبر القوى الموالية لها، خاصة وأن الرجل الأول في المنتدى عبد الرحمن عرار، هو نائب برلماني سابق عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي الموالي لنظام بوتفليقة والمؤيد لتوجهات سلطة الأمر الواقع الحالية.

صابر بليدي صحافي جزائري



الجزائر - يسبّب تعدد التصورات السياسية المطروحة في الجزائر المزيد من الحرج لسلطة الأمر الواقع أمام الرأي العام، لأنها لا زالت تتلذذ في فتح الحوار الشامل الذي دعت إليه ولا تتفاعل مع الأفكار والطروحات المعروضة في المشهد المحلي.

ووضع تكتل الميثاق السياسي للانتقال الديمقراطي الحقيقي، المشكل من عدة أحزاب سياسية وشخصيات مستقلة ذات توجهات علمانية راديكالية، شرط إطلاق سراح مساجين الرأي ورحيل جميع رموز النظام كأول مطلب مقابل الدخول في أي حوار سياسي مع السلطة.

وتعتبر أحزاب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وجبهة القوى الاشتراكية، وحزب العمال، أبرز القوى السياسية المكونة للتكتل الذي انطلق بمسمى "البديل الديمقراطي" قبل أن يستقر على الميثاق السياسي للانتقال الديمقراطي، بعد انتقادات سياسية وجهت إليه على خلفية التفرّد بخيار البديل.

وذكر البيان الذي توج الأحد أشغال التكتل في مقر حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية أن "التغيير والحوار لن يتما إلا إذا تم توقيف فوري لكل الأجهزة القمعية وتوظيف القضاء مع فتح المجال السياسي والإعلامي" وهي مطالب تتقاسمها معظم الطروحات السياسية التي عرضت من أجل الخروج من المأزق الذي تتخبط فيه البلاد منذ بداية العام الجاري، رغم تباين التوجهات والخلفيات السياسية والأيدولوجية، حيث سبق لمنتدى عين البنيان وشخصيات اقترحت لتكوين لجنة الحوار من طرف تكتل التغيير المدني، أن رفعت نفس المطالب وشروط تهدئة أخرى قبل مباشرة أي حوار سياسي.

ويقصد بسجناء الرأي العشرات من الموقوفين من ناشطي الحراك الشعبي والمعارضين السياسيين، الذين أطيحوا على القضاء خلال الأسابيع الماضية، على خلفية توجهات سياسية كرفع راية الهوية الأمازيغية أو انتقاد قيادة المؤسسة العسكرية، كما هو الشأن بالنسبة إلى ضابط جيش التحرير الرائد لخضر بورقعة.

وفيما لا تمانع بعض أطراف المعارضة السياسية في التوصل إلى حل في إطار المقاربة الدستورية التي تصر عليها قيادة الجيش، فإن تكتل ميثاق الانتقال الديمقراطي، أكدت على ضرورة الدخول في مرحلة انتقالية بغرض "إتشاء مناخ سياسي مؤسستي، ودونه فإن أي محاولة للقطيعة مع النظام ستكون فاشلة".

وجذد البيان دعوة التكتل جميع القوى السياسية والاجتماعية للانضمام إلى صفوفها من أجل ما



الكلمة الأخيرة

الكويت تتجه للتعبيل بحسم ملف البدون

ولفت إلى أنه لن يكشف التفاصيل لأن هناك الكثير من النقاشات تدور من خلال لقاءات نيابية حكومية ومع الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية "وهناك توجيه واضح من الأمير بإنهاء الملف".

وختم الغانم بالقول "بإذن الله لن ينتهي هذا الصيف إلا بصياغة وإقرار هذا الحل العادل والجذري، وأتمنى من جميع الأطراف التعاون لإغلاقه خصوصا أن هذه المشكلة لم نضعها نحن بل ورثناها من أجيال سابقة وفي مختلف القطاعات".

مادة للمساومات والضغط السياسية"، مؤكدا "هذه حقيقة يجب أن يعرفها الجميع".

وأضاف "كما ذكرت سابقا، فإن هناك حلا جذريا وعادلا لهذه القضية خلال الصيف، وهناك تحركات تمت على

قدم وساق لم تظهر للعن لزيادة فرص نجاحها والحفاظ عليها وحمايتها ممن يحاول أن يستعرض أو يستزرق".

ولفت الغانم إلى أن الحل سيبدأ بتشريع يصادق عليه المجلس بداية دور الانعقاد المقبل أو في دورة برلمانية طارئة خلال الصيف إن تطلب الأمر".

أميرية بحسم ملف المقيمين بصورة غير قانونية (البدون)، قائلا إنه انطلاقا من هذه التوجهات فإن "مجلس الأمة ماض في إقرار حل جذري وعادل لهذه القضية وبما لا يمس الهوية الوطنية والجنسية الكويتية".

وقال الغانم في تصريح للصحافيين الأحد "تصريحني اليوم حول قضية البدون أو المقيمين بصورة غير قانونية يأتي بناء على توجيهات من أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، وعليه أوضح أنه لا يمكن القبول بالعبث في ملف الجنسية والهوية الوطنية أو أن يتحول هذا الملف

الكويت - تتجه الكويت نحو التعبئة بإفصال ملف غير محدد الجنسية المصطلح عليهم محليا بالبدون، بعد أن أصبح مجالا للاستثمار السياسي وهو ما تأكد مؤخرا عندما سارعت جماعة الإخوان المسلمين إلى استغلال حادثة انتحار أحد أفراد هذه الفئة في محاولة تفجير اضطرابات بالشارع للضغط على السلطات الكويتية، إثر قبضها على أفراد خلية إخوانية فارين من مصر وقرارات تسليمهم لسلطات بلادهم.

وكشف رئيس مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) مرزوق الغانم عن توجيهات